Reality and Horizons of the Economic Co-operation between the EU and GCCS

ABSTRACT

The GCCS take fast stops in achieving economic sharing with the EU since the eighties of last century. That relation is Union enjoys as an advantages of states with social prosperity. The relation between the two sides is no more limited to mere commercial excharge , but it extends to enhancing sharing is rather vague now despite Oil and gas.

واقع وآفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الاوربي ودول مجلس التعاون الخليجي

د.. عبـــاس جبـــار الشـــرع
كلية الأدارة والاقتصاد
جامعة البصرة

الملخص :

خطت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات واسعة في سبيل شراكة اقتصادية مع بلدان الاتحاد الأوربي منذ ثمانينات القرن الماضي . لكن العلاقات الاقتصادية ظلت غير متكافئة . إذ يتمتع الاتحاد الأوربي بمزايا نسبية عالية كمجموعة دول متقدمة وذات رفاهية اجتماعيةٍ . ولم تعد تلك الشراكة قاصرة على التبادل التجاري بل إمتدت إلى ترسيخ العلاقات السياسية ، إلا إن دول مجلس كانت تطمح إلى شراكة اقتصادية حقيقية تتمثل في تطوير المؤسسات الإنتاجية والمشروعات المشتركة .

إن مستقبل الشراكة بين المجموعتين يبدو غامضا" لحد الآن بالرغم وجود علاقات اقتصادية يهيمن عليها النفط والغاز . ويبدو إن الاتحاد الأوربي سيحصل على منفعة أكبر مما تحصل عليه دول المجلس بسبب التعاون في التقدم والتطور بين المجموعتين في جميع المجالات .

واقع وآفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الاوربي ودول مجلس التعاون الخليجي

د.. عبـــاس جبـــار الشـــرع
كلية الأدارة والاقتصاد
جامعة البصرة

المقدمة :

تجسد العلاقات الاقتصادية بين اقطار مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الاوربي نموذجا" للعلاقات غير المتكافئة بين اقليمين احدهم ينتمي الى مجموعة بلدان الجنوب المتخلفة اقتصاديا" والآخر ينتمي الى مجموعة الدول المتقدمة اقتصاديا" في المجالات كافة وهي دول الاتحاد الاوربي فالاتحاد الاوربي كغيره من الدول الرأسمالية الغربية يسعى الى اهدار مالدى اقطار المجلس من مزايا نسبية Comparative advantage سواء في نطاق البيئة الانتاجية او قوة العمل . كما ان الاتحاد الاوربي يسعى الى ان تقتصر ملكية المعرفة بوسائل الانتاج والخدمات ضمن معايير تحرير تكنولوجية المعلومات ضمن نطاق دولة مما يعني احتكار المعرفة وحجبها عن الاقطار النامية وعن دول مجلس التعاون الخليجي التي تقيم علاقات وثيقة معها ويحصر تعامله قدر المستطاع بالتبادل التجاري ضمن مبدأ الاسواق لتصريف منتجاته والحصول على المواد الخام بأسعار مناسبة .

وعلى الرغم من مبدأ الحوار بين المجموعتين منذ منتصف الثمانينات والذي تركز على التعاون الاقتصادي في مجالات متعددة ومحاولة تشكيل منطقة التجارة الحرة ، وتأسيس شراكة اقتصادية

بينهما فيما بعد. فأن ما أسفرت عنه مسيرة التعاون لاتتعدى التبادل التجاري لصالح الاتحاد الاوربي ، في حين عزز الاتحاد الاوربي من شراكته مع اقطار الشرق الاوسط.
اولا"" البحث يعالج قضية التعاون بين اقطار المجلس وبلدان الاتحاد الوربي وهو بذلك يهدف لتحليل واقع هذه العلاقات وآفاقها المستقبلية .ويقوم على فريضة مفادها إن العلاقات فئة فيؤدي إلى اختلاف وتفاوت الحصلية الاقتصادية لمثل تلك العلاقة .

اولا" :طبيعة اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي.

تكاد تتطابق اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بالخصائص الاقتصادية الاساسية بأعتمادها الشديد على عوائد النفط في كل تمويل للأنفاق او الاستثمار العام والخاص وإن جميع المشروعات الصناعية الهامة ترتبط بقطاع النفط كصناعة البتروكيمياويات والغاز ، فهي عند هذه النقطة يمكن إن توصف بـــ(اقتصاد بدلا" من أي قتصادات مجلس التعاون الخليجي).
الميزة الاخرى التي تعم اقتصاد هذه الاقطار هي: التناقض او لغز القوى العاملة اقطار مجلس التعاون الخليجي .فقد اعتمدت اقطار الخليج على العمالة الاجنبية وان جميع النشاطات الاقتصادية ومنذ بدء هذه الاقطار بعملية التنمية واعتمادها على استيراد اليد العاملة الاجنبية واغلبها الآسيوية حيث تبلغ نسبة العمالة الوافدة ٩٥% من اجمالي القوى العاملة (١) في الوقت الذي تعاني اقطار مجلس التعاون من بطالة مستمرة بالارتفاع تقدر بين ٥ % – ٨% وان آخر رقم لتقدير هذه البطالة هو (٤٧٥٠٠٠) نسمة.
إن الاعتماد الكبير على موارد النفط في التمويل وطغيان هيمنة عوائد النفط على النسبة الاكبر في المساهمة في الدخل القومي لم يكن دائما " ميزة سلبية بل إن ارتفاع الاحتياطيات النفطية لأقطار مجلس التعاون الذي يسجل ارتفاعات مستمرة خلال النصف الثاني من القرن الماضي وحتى نهايته والذي ارتفع من ٢٠٠ مليار برميل مع مطلع ١٩٨٠ الى ٤٥٠ مليار برميل مع نهاية القرن الماضي كان هذا الوضع قد اعطى ميزة بالنسبة لمكانة وأثر هذه الدول على الوضع العالمي لسوق النفط ومن ثم يعطي ميزة أخرى لوضع العلاقات الاقتصادية لصالح أقطار مجلس التعاون مع اقطار العالم وبالتحديد مع دول الاتحاد الاوربي .
وميزة أخرى تجمع (الاقتصاد في هذه الاقطار) هي انها تتميز بأتساع الاراضي التي تبلغ ٢٤٦٥٣٣٦ كيلو متر مربع (2) إن هذه الاراضي الشاسعة انما هي في اغلبها بيئة صحراوية

ساحلية وينخفض معدل سقوط المطر بشكل عام في المنطقة اذ يسجل في المتوسط ٦٠ ملم في السنة وكذلك فان متوسط مساهمة الاراضي الصالحة للزراعة كنتيجة من في الاتحاد الاوربي (٣) ترتبت على ذلك اختلالات هيكلية شكلت قيدا قياسياً على المساحات المزروعة والامكانات المتاحة مما جعل هذه الاقطار مستورداً صافياً للغذاء .

على الرغم من بناء صناعات متعددة في اقطار مجلس التعاون والتي كان اغلبها صناعات غذائية وسياحية الا ان النفط طل القطاع المهيمن في تكوين الناتج القو مي ولم تتمكن هذه الدول من علاج حقيقي للاحتلال الهيكلي لاقتصادها الموارد الطبيعية المتوفرة وغياب القطاع الزراعي فقد بقي الاقتصاد يعاني من التبعية الغذائية والتكنولوجية ان الاعتماد الكبير على الاستيرادات لمختلف السلع الاستهلاكية قد ادى الى تعرضها الى الانكشاف الاقتصادي فقد تراوحت نسبة الانكشاف الاقتصادي لاقطار المجلس الست بين ٧١% و ١١٦% خلال فترة العقدين الاخيرين من القرن العشرين (٤) .

وبذلك تتضح هيمنت التجارة الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي واضحي الاقتصاد الخليجي معتمداً على الحركة التجارية والخدمية السياحية في بعض اجزاءه وكان نتيجة انماط التنمية المتعبة القائمة على استيراد التكنولوجيا واعتماد الاساليب الحديثة المتطلبة قوى عاملة على درجة عالية من المهارة، ان تطورت بشكل كمي ادوات الانتاج واساليبه بوتيرة اسرع من تطور قوة العمل الوطنية ابتداء من مراحل البناء التنموي الاولى . وتحول هذا التطور الى حالة من القطيعة بين طرفي قوى الانتاج المادي والبشري من حيث التاثثير المتبادل . مما ادى بدوره الى تبعية المراكز تتيح وتطور السلع الرأسمالية والاستهلاكية . ذلك التوسع الذي صاحب استيراد المنتجات التكنولوجية خاصة بعد الفورة النفطية عام ١٩٧٣ لم يرافقه توسع مماثل في تنمية المهارات والمصارف المحلية والتدريبية . وكانت نتيجة ذلك خلق فجوة هائلة بين قو ى العمل اللازمة للانتاج والخدمات والمشروعات الانتاجية والخدمية مما استدعى استيراد قوى العمل من الخارج ويبين جدول رقم (١) نسبة قوى العمل الوطنية إلى الاجنبية .

ثانيا" :طبيعة اقتصادات الاتحاد الاوربي:

لقد هيمنت على فعاليات الاقتصاد العالمي ولم تزل كذلك ثلاثة تكتلات اقتصادية عالمية هي كل من الولايات المتحدة الامريكية ومعها كندا والمكسيك بدرجة أضعف والإتحاد الاوربي بالدرجة الثنية بعد الولايات المتحدة الامريكية وثالثا " اليابان . وتمثل بلدان الاتحاد الاوربي وأحد من القوى الاقتصادية الكبرى في العالم بعد كتلة الولايات المتحدة الامريكية وكندا

والمكسيك ليس بسبب انتاجها القومي الهائل وإنما نتيجة لتنوع مواردها الاقتصادية الهائلة وعدد سكانها الذي يزيد على ٥% من سكان العالم (٣٧١ نسمة تقريبا" -١٩٩٩) فضلا" عن انتاجها القومي الذي يبلغ ٦.٣٠٣.٦ مليار دولار سنة ١٩٩٧ مقابل ٧.٨١٩.٣ مليار دولار للولايات المتحدة الامريكية و ٤.٢٢٠.٤ مليار دولار لليابان (٥) مما جعل دخل الفرد في الاتحاد الاوربي وكمتوسط يقابل دخل الفرد في أقطار الاعضاء بمجلس التعاون الخليجي أبان فترة الرواج النفطي في عام ١٩٨١ ، كما هو الحال في الكويت والسعودية وربما تفوق بعض هذه المعدلات على المستوى القطري ، كما هو الحال بالنسبة للدنمارك التي تبلغ قيمة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٢٠٠٠ دولار في سنة ١٩٩٤ ، على سبيل المثال إن تدهور اسعار النفط وتداعياتها على إقتصاد أقطار المجلس في عقد التسعينات جعل من متوسط المعدل العام للدخل لبلدان الاتحاد الاوربي اعلى من مثيله في أقطار مجلس التعاون الخليجي ، بسبب الطبيعة الإنتاجية لأقتصاد الاتحاد الأوربي القائم على التنوع في الموارد والاحتكار التكنولوجي والقدرة التنافسية المستقرة ولا غرابة في ذلك فبلدان الاتحاد الاوربي غنية بإرثها الصناعي فالثورة الصناعية التي أحدثت انقلابا" في حياة الناس جميعا" انطلقت من أوربا في حين بنت بلدان الخليج ثروتها النقدية على بيع ثروة طبيعية ولم تكن احتكارا" إنتاجيا" كما إن بلدان الاتحاد الاوربي تنتج اهم السلع الزراعية الرئيسة في العالم ففرنسا على سبيل المثال واحدة من خمس دول في العالم تمثل احتكار القلة في إنتاج القمح وتصديره في حين تعد اقطار مجلس التعاون الخليجي مستوردا" صافيا" للغذاء ولقد كانت بلدان الاتحاد الاوربي ندا" قويا" وعنيدا" للولايات المتحدة الامريكية كقوة اقتصادية . صناعية تكنولوجية منذ الخمسينات والستينات للقرن العشرين مما جعل الشركات الامريكية ، على سبيل المثال ، تتعاون مع الشركات الالمانية في صناعة الكيمياويات لشراء الاسهم في تلك الشركات وكان ذلك من منطلق إن القوى التنافسية للشركات تؤثر على إستراتيجيتها الدولية (٦) .

كما إن الصناعات العسكرية تمثل قطاعا " صناعيا" واسعا" ومؤثرا" في النطاق الصناعي نفسه ، وضمن قطاع الصناعة التحويلية من جهة أخرى . وأن تجارة السلاح تمثل تعزيزا " دائما" لموازين مدفوعات بلدان الاتحاد الاوربي ولقد بلغت مبيعات السلاح من الاتحاد الاوربي إلى العالم سنة ١٩٩٧ وحدها ٨.٥ مليار دولار (٧) في الوقت الذي تعد فيه أقطار المجلس مستوردا" صافيا" للسلاح وبشكل مثير للجدل والانتباه إذ بلغ الانفاق العسكري في السعودية وحدها ١٨ مليار دولار عام ١٩٩٨ (٨) وبالنسبة للنظام النقدي الاوربي فأنه يتميز بكونه أكثر

النظم النقدية استقرارا" في العالم ، وأسهم في التخصيص الكبير لتغيرات اسعار الصرف الرسمية لعملات الاقطار الاعضاء في الاتحاد . ولقد وضعت اتفاقية (ماسترخت) ١٩٩٧ الوضع الذي لارجعة عنه للكيان السياسي في الاقطار الاعضاء كأكبر حدث في اوربا وأصبح اليورو ذو مكانة متميزة بين العملات العالمية في الوقت الذي تعثرت فيه الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في أقطار مجلس التعاون الخليجي منذ التوقيع عليها عام ١٩٨٣ ولغاية الآن . ولم تتمكن هذه الاقطار من الاتفاق على إصدار عملة موحدة على الرغم من تشابه هيكلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ولم تتمكن من تطبيق الاتحاد الكمركي فيما بينها.

ثالثا" :خطوات التعاون بين أقطار مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوربي

لم تكن دوافع التعاون بين البلدان المتقدمة صناعيا" والدول النامية في يوم ما مبنية على اساس من حسن النوايا وبلوغ مستويات التكافؤ في المجالات كافة . ولا تحتاج هذه المقولة إلى دليل ، فتاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية يخبرنا بذلك ، كأقتصاديين .

ولعل اهم الدوافع التي جعلت الاتحاد الاوربي يقترب من التعاون مع بلدان المجلس هو تداعيات حرب تشرين ١٩٧٣ على الوضع العالمي. وبشكل خاص الوضع الاقتصادي الاوربي فقد ترك قرار العرب بوقف إمدادات النفط إلى البلدان الغربية الرئيسية آثارا " سلبية على الاقتصاد الاوربي الذي كان يعاني آنذاك ضغوطا" تضخمية دفع بالدول الاوربية لأتخاذ سياسات تقييدية بهدف إحتواء التضخم . وعلى سبيل المثال فأن الزيادات الكبيرة في أسعار النفط أدت إلى عجز مقداره ٧ مليار دولار في ميزانية المدفوعات الايطالية سنة ١٩٧٤ (٩) وقد أعقب هذا العجز كساد واضح مع العالم إن اوربا الغربية كانت تستورد ٣٠% من حاجاتها من النفط من الدول العربية في حوض البحر الابيض المتوسط و ٢٠% تقريبا" من بلدان الخليج العربي وقدرة مدفوعات النفط للمجموعة الاوربية بـــ(٢٠) مليار دولار سنة ١٩٧٥ (١٠) اذن فالحاجة إلى إمدادات النفط كانت الاساس في رغبة الاتحاد الاوربي بتوطيد علاقته مع اقطار مجلس التعاون الخليجي لكونها تضم أكثر من ٦٥% من احتياطات النفط في العالم .

وجرت لقاءات عدة ابتداء" من منتصف السبعينات ونضجت الافكار حول ضرورة توقيع اتفاقية شاملة للتعاون وفي ١٩٨٨/٦/١٥ تم التوقيع على اتفاقية التعاون بين الجماعة الاقتصادية الاوربية واقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية) تضمنت مجالات متعددة منها قطاعات الصناعة والزراعة والصيد والتجارة والطاقة والثقافة والاعلام والاستثمار والعلم والتكنولوجيا .

إن النظرة الاولية لمداخل الحوار بين الطرفين الخليجي والاوربي والظروف التي أحاطت بتوقيع اتفاقية التعاون بينهما تعطي انطباعا" على مدى الاهمية التي كانت يوليها الطرفان لضرورة وحتمية التوصل إلى شراكة إقليمية ذات منافع ومكاسب مشتركة . ثم تلى ذلك إنشاء مجلس زراعي مشترك يجتمع سنويا" بين عواصم أقطار المجلس وفي مقر المفوضية الاوربية في بروكسل لمناقشة قضايا التعاون بين الجانبين وما يستجد من مشكلات تخص العلاقات الاقتصادية بينهما. وقد تم عقد ثلاثة عشر اجتماعا" للمجلس حتى عام ٢٠٠١ .

رابعا" : التجارة الخارجية بين اقطار مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوربي .

تتصف العلاقات الاقتصادية بين أقطار المجلس الاوربي على انها تجسيد للعلاقات مابين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة فلم تكن هذه العلاقات مبنية على أساس من التكافؤ فس الفرص بل هي بشكل من الاشكال تقسيم العمل الدولي وعلاقة بين الدول المنتجة لمادة أولية إستراتيجية ودول منتجة لسلع صناعية تبحث عن اسواق للخامات الرخيصة مقترنة بالبحث عن أسواق لتصريف منتجاتها فضلا" عن إمتلاكها لمفاتيح ومعارف التكنولوجيا العالمية ولأن التجارة تمثل عصب الحياة لبلدان الاتحاد الاوربي هو الذي يرسم السياسة الاقتصادية للأتحاد ومن ضمنها السياسة التجارية بحيث إن اللجنة الاوربية مابين (١٠ – ١٢) مليون وظيفة عمل تعتمد بشكل مباشر على الصادرات فكل عشرة وظائف واحدة منها تعتمد على هذه الصادرات وإن هذه الصادرات التي تذهب إلى أقطار نختلفة توفر ٩% من ثروة الاتحاد المتحدة في الناتج الإجمالي (١١).

التبادل التجاري:

نظرا" لأهمية التجارة الخارجية في اقتصاد الاتحاد الاوربي فأن أي علاقة تجارية يقيمها الاتحاد مع أي دولة ومجموعة اقتصادية تحسب بخطوات مدروسة وهكذا كانت العلاقة التجارية بين بلدان الاتحاد الاوربي واقطار الخليج العربي حيث كانت تلك العلاقات تؤشر تحقيق مصالح الاتحاد الاوربي على حساب المصالح الخليجية . وكان الجانب الخليجي مضطرا" لأستمرار هذا النمط اللامتكافئ من المبادلات التجارية بسبب عمق الاختلال الهيكلي لأقتصاد دول المجلس وإعتمادها على مصدر أحادي الجانب في كستحصلاته الخارجية وهو النفط .

ويتألف استيراد الاتحاد الاوربي من اقطار مجلس التع اون الخليجي من النفط الخام بالدرجة الاولى والمنتجات النفطية بالدرجة الثانية أما استيراد دول المجلس من بلدان الاتحاد الاوربي فتتألف من المعدات الرأسمالية والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية وهذا شئ طبيعي نتيجة

للفارق الكبير بين خصائص الهيكل الاقتصادي لكلا المجموعتين ، ويمثل الاتحاد الاوربي الشريك التجاري الاول لأقطار مجلس التعاون الخليجي منذ الثلاثينات وحتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين في تجارة الاستيراد وفي تجارة الصادرات فأن الاتحاد الاوربي يمثل الشريك الثاني بعد اليابان ومن هنا فهو شريك تجاري اساسي م هم للغاية لأقطار مجلس التعاون الخليجي ومن خلال النظر إلى الجدول رقم (١) الخاص بالتجارة الخارجية بين المجموعتين يمكن ملاحظة ما يلي :

أ. خلال المدة ١٩٨٥ – ١٩٨٨:

هناك انخفاض ملموس في الصادرات الخليجية الى اقطار الاتحاد الاوربي على الرغم من ان حصة الاتحاد الاوربي من الصادرات الخليجية قد ازدادت من ١٨% عام ١٩٨٥ الى ٢٤% في العام الثاني و ٢٨% للسنتين المذكورتين وكذلك تراجع حصة بقية دول العالم من ٣١% – ٢٨% ثم عاد الهبوط في السنتين التاليتين (١٩٨٧ – ١٩٨٨) وهذا التراجع هو تراجع قيمي وكمي في نفس الوقت بسبب هبوط اسعار الوقت بسبب هبوط اسعار النفط في الاسواق العالمية من جهة ، وتناقص الاستيرادات النفطية للأتحاد الاوربي من بلدان مجلس التعاون الخليجي فضلا" عن توجه الاتحاد الاوربي نحو تعزيز علاقته التجارية مع بلدان جنوب شرق آسيا والتي بدأت بوادرها في النصف الثاني من الثمانينات كمنعطف جديد في السياسة الخارجية للأتحاد الاوربي التي ترسمها وتنفذها اللجنة الاوربية بموجب ما يسمى بالسياسة الامنية الخارجية المشتركة. إذ تم فيما بعد عقد اتفاقية اقتصادية مع هذه البلدان تطورت فيما بعد إلى أول مؤتمر اوربي آسيوي عقد في بانكوك في أواخر آذار ١٩٩٥ (مع الدول الاقوى اقتصاديا" في آسيا) (١٢).

وبعد ما كانت بلدان المجلس تحقق فائضا " في ميزانها التجاري مع بلدان السوق الاوربية خلال اواخر السبعينيات ولغاية (١٩٨١٩ (١٣) .أي خلال فترة تزايد حاجة اوربا الغربية بمجملها لنفط الخليج وتسابق هذه الاقطار لضخ المزيد من النفط للأسواق العالمية ، وحتى وإن كان ذلك اكثر مما تتطلبه حاجتها الفعلية للنقد الاجنبي ، مما جعل اقطار المجلس تتصدر الساحة العالمية من ناحية توافر رؤوس الاموال ، حيث إن بلدان المجلس غطت خلال مدة السبعينات من القرن الماضي ٤٦%تقريبا" مما استوردته السوق الاوربية من النفط خارجها انقلب هذا الاتجاه الى عجز تجاري بلغ اكثر من (٤) مليارات دولار سنة ١٩٨٥ ، وذلك اثر تراجع اسعار النفط بشكل دراماتيكي وسعي بلدان السوق الى تنوع مصادر امداداتها بالنفط ، وتخفيض استهلاكها له

. بحيث إن الصدمة النفطية (١٩٨٢ – ١٩٨٦) خلخلت قدرات بلدان المجلس المالية وقلصت حصتها من صادرات النفط العالمية ، بل إن هذه البلدان شرعت بأتباع برامج تقشفية في نهاية تلك الفترة .

ب. المدة ١٩٩٠ – ١٩٩٨ :

تراوحت استيرادات بلدان الاتحاد الاوربي من أقطار المجلس ابتداء من سنة ١٩٩٠ ولغاية ١٩٩٨ مابين ٧ – ١٢ مليار دولار و ٣ – ١٢ مليار دولار في حين شهدت صادرات السوق زيادات متواصلة بدأت بانخفاض ملموس في نهاية فترة الدراسة ، ١٩٩٨ كما هو واضح منها بالجدول رقم (٢) وقد عظم ذلك من فائض الميزان لصالح الاتحاد الاوربي وبلغ مستوى له عام ١٩٩٨ اذ بلغ ١٩.٣ مليار دولار وهي المدة التي شهدت المزيد من تراجع حصة اوربا من نفط الخليج وقد كانت حصة الاتحاد الاوربي من نفط اقطار المجلس ١٤% عام ١٩٨٠ وكانت اعلى نسبة لها سنة ١٩٨١ فبلغت ١٦% ثم بدأت بأنخفاض الربح فبلغت ادنى مستوى لها عام ١٩٨٨ وبلغت ٢.٢ % وهو عام توقيع اتفاقية تعاون بين المجموع تين (١٤) إلاّ إنها ارتفعت إلى ٨% تقريبا" خلال السنوات ١٩٩٠ – ١٩٩٤ كمعدل متوسط ثم تراجع إلى ٧% عام ١٩٩٥ حتى وصلت إلى ٤% عام ١٩٩٦ (١٥) وكذلك الحال سنة ٢٠٠٠ (١٦) .

ولا غرابة أن تتراجع حصة الاتحاد الاوربي من نفط الخليج خلال السنوات الاخيرة من التسعينات من القرن الماضي لأسباب عديدة في مقدمتها قرارات (لجنة الطاقة) في الاتحاد الاوربي الهادفة إلى تقليل الاعتماد على النفط المستورد وإعادة هيكلة إستثمارات مصادر الطاقة بحيث جرى خفض استخدام النفط لأغراض الاستهلاك من ٥٤% من مجمل مصادر الطاقة عام ١٩٨٠ إلى ٤٧% عام ٢٠٠٠ وزيادة حصة الغاز في مجمل إستخدامات الطاقة من ٢٠% عام ١٩٨٠ إلى ٢٥% عام ٢٠٠٠ (١٧) فضلا" عن وجود فائض نفطي كبير في الاسواق العالمية مما يعطي فرصة المناورة والاختيار للحصول على الإمدادات .

<u>خامسا": الشراكة المفقودة :</u>

على الرغم من مضي حقبة زمنية طويلة المدى على توقيع اتفاقية التعاون بين الاتحاد الاوربي واقطار مجلس التعاون الخليجي واجتماعات المجلس الوزاري المشترك بينهما والتي بلغت عدد كبير من اللقاءات فأن ما تحقق من إنجازات على طريق الشراكة بينهما لم يتجاوز طرح الامنيات وتبادل الكلمات المنبرية وعلى سبيل المثال لا للحصر بقيت قضية البتروكيمياويات قضية شائكة ومعلقة في إجتماعات المجتمعين إذ وضع الاتحاد الاوربي قيود

إحصائية على منتجاته البتروكيماوية إذا فرض الاتحاد الاوربي رسوما" كمركية تبلغ حوالي ١٤ % في الوقت الذي تدخل ٤١% من الصادرات الاوربية الى اقطار مجلس التعاون الخليجي وهي معفاة من الضرائب و ٤٨% منها يُدفع عنها رسوما" تبلغ (٧%) فقط .

ولغاية عام ٢٠٠١ لم تتمكن أقطار المجلس من إقناع شريكها المأمول في تخفيض القيود الجنائية على صادراتها البتروكيماوية إلى بلدانه بل إزداد الأمر سوءا" عندما فرض في عام ١٩٩١ ضريبة على الالمنيوم المستورد من الخليج بنسبة ٦٥% وعقد إتفاقية إقتصادية مع شركائه الآسيويين لشراء الألمنيوم لمدة عشرين عاما " ، متخليا" عن ألمنيوم الخليج من دبي والبحرين . ومن ثم جاءت اتفاقية التجارة العالمية وشروطها القاسية على إقتصاد الدول النامية لتضيف عبئا" جديدا" على بتروكيمياويات الخليج ، إذ أوحت المنظمة بإزالة الدعم الحكومي لكثير من الصناعات في جميع دول العالم لقد كانت بلدان مجلس التعاون تستفيد من المزايا (نظام الأوليات المعمم) الذي يسمح لمنتجاتها بدخول الاسواق الاوربية وبأعفاءات مناسبة ضمن سقوف مقررة إلاّ إن ترتيبات منظمة التجارة العالمية قد بددت آمال الخليجيين فلم يعد النظام (نظام الافضليات) يعمل لصالحهم . وأُدرجت المنتجات البتروكيماوية ضمن شروط منظمة التجارة مما يجعلها عرضة للمنافسة الشديدة من منتجات الاتحاد الاوربي والدول الاخرى في السوق العالمية بعدما كانت اسعار المنتجات البتروكيماوية الخليجية أسعارا " تنافسية نتيجة لأنخفاض اللقائم الخاصة بالمدخلات البتروكيماوية وكذلك انخفاض أجور قوى العمل .

سادسا": مستقبل الشراكة بين المجموعتين

بناءا" على ماتمخض عن مسيرة التعاون بين أقطار مجلس التعاون الخليجي و بلدان الاتحاد الاوربي سواء من خلال اللقاءات الثنائية أو المجلس الوزاري المشترك ابتداء من سنة ١٩٨٨ وهو زمن توقيع اتفاقية التعاون المشترك بينهما وتشكيل المجلس الوزاري فيما بعد ، فأننا إن نتوقع ما يأتي بشأن مستقبل الشراكة بين المجموعتين:

١. بعد عام ١٩٩٠ وما اكتنف الساحة العالمية من أحداث على المستوى الإقليمي والعالمي أدرك الاتحاد الاوربي إن بلدان المجلس اصبحت ساحة ساخنة للإحداث السياسية وما يتبعها من المصالح الامريكية والتحكم الامريكي في المنطقة ولذلك من غير الممكن ومن الصعوبة مواصلة البحث مع بلدان المجلس بشأن الشراكة الاقتصادية ، لأن الولايات المتحدة الامريكية هيمنت بكب أبعاد التأثير السياسي والإقتصادي والعسكري في هذه المنطقة .

٢. اصبح الاتحاد الاوربي على قناعة من إن إمتداده الامني والسياسي والاقتصادي هو توطيد الشراكة مع البلدان العربية المتوسطية فوقع الاتحاد إتفاقيات شراكة في فترة زمنية قصيرة مع كل من مصر والمغرب وتونس والأردن وسوريا فضلا" عن إتفاقيات مماثلة مع بلدان اوربا الشرقية .

٣. لم يعد نفط الخليج مهما " لبلدان الإتحاد الأوربي مثلما كان الحال في السبعينيات والثمانينيات بعدما فاضت الاسواق بنفط البلدان الاخرى خارج ا لأوبك . إضافة إلى التغير الهيكلي في مكونات الطاقة من خلال برامج الطاقة في الإتحاد الأوربي والتوجه نحو إستخدامات أكثر للغاز والفحم والطاقة النووية خاصة إن الإتحاد الأوربي قد أمن إمداداته من الغاز من الجزائر وجمهوريات آسيا الوسطى.

٤. إن الإتفاق على قضية صادرات البتروكيمياويات الخليجية للأتحاد الأوربي لم يعد ذا جدوى بعد صدور إتفاقيات منظمة التجارة العالمية بخصوص إشاعة المنافسة بين المنتجات المماثلة في الصناعة بين مختلف دول العالم من خلال رفع الدعم الحكومي عن هذه المنتجات وبذلك سيتمكن الاتحاد الاوربي من إدخال منتجاته البتروكيماوية إلى دول المكنطقة من دون منافسة خليجية مماثلة إذ ستقترب التكاليف في المنتج الصناعي إلى حدود متساوية تقريبا " مع الفارق في النوعية لصالح الاتحاد الاوربي بسبب إمتلاكه للتكنولوجيا العالية فضلا" عن ذلك فأن تغطية إتفاقية منظمة التجارة العالمية للخدمات ، خاصة المالية التأمين والشحن قد تقلل من اسعارها وهذه الخدمات ضعيفة في صناعات أقطار المجلس وقد يؤدي التقليص في التكاليف إلى الفوائد التنافسية الصناعية (١٩).

٥. بناءا" على مؤشرات التغير في الميزان التجاري بين المجموعتين حيث بدأ العجز في الميزان التجاري لصالح الاتحاد الاوربي منذ عام ١٩٨٣ وإستمر في الإرتفاع حتى بلغ أكثر من ١٩ مليار دولار سنة ١٩٩٨ فمن المؤمل زيادة فجوة الميزان التجاري هذه في ضوء الآثار السلبية المحتملة على صادرات أقطار المجلس إلى الاتحاد الاوربي نتيجة التعديلات التي أدخلها الاتحاد على (نظام الافضليات المعمم) حيث فرض رسوما" جديدة على صادرات المملكة العربية السعودية من المنتجات النفطية وكذلك صادرات البحرين من البتروكيمياويات والألمنيوم (٢٠) مما حدى بنائب رئيس (شركة دبي للألمنيوم) بأن يصرح متوعدا " (إذا لم يستجب الاتحاد الاوربي لطلب المجلس بألغاء الضريبة على المكنيوم الخليج البالغة ٦% فسنقوم بمقاطعة بضائع الاتحاد).

سادسا" : التوصيات :

١. لكي تكون هذه الأقطار (أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي) قادرة على تهميش دور هذه الاقطار في التأثير على موقف الاتحاد الاوربي او غيره من التكتلات الإقتصادية الهادفة إلى الاقتصاد العالمي ولكي تكون هذه الاقطار قادرة على تحقيق مطالبها وصيانة حقوقها في التعامل المتكافئ في العلاقات الاقتصادية فعليها العمل بجدية على إزالة الاختلالات الهيكلية في إقتصادها المتمثلة بالاعتماد المفرط على النفط كمصدر وحيد للدخل . وهذا التصحيح يتطلب تنوع مصادر الدخل بزيادة نصيب الصناعات التحويلية الذي لا يزال يشكل أدنى من ١٠ % من الناتج المحلي الإجمالي وبما أن هذه الاقطار لديها وفرة من النفط الخام والغاز الطبيعي فأنه من المنطقي أن يكون للصناعات المعتمدة على وفرة الطاقة البتروكيماوية ومواد البناء والحديد والصلب والصناعات الهندسية الدور الرائد في عملية التحويل الهيكلي المطلوب ، إن تحقيق هذا كله يتطلب في البدء تهيئة البيئة الصحيحة لأعداد المورد البشري الوطني القادر على القيام بمهمة التحويل الهيكلي من خلال (سياسات وطنية جديدة راسخة) تؤدي في النهاية إلى تقليل الاعتماد على العنصر البشري الاجنبي وتأسيس صناعة وطنية قائمة على القرار المستقل .

٢. يتجه الاقتصاد العالمي نحو وضع جديد يخضع فيه لمنطق إقتصادي واحد تحاول فرضه الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية وهو فرض الهيمنة الاقتصادية لشركات تلك الدول وهي الشركات المتعددة الجنسية والتي تسعى إلى تكوين وتأهيل العامل العلمي والتجاري والثقافي والذي يدخل ضمن نطاق العولمة . ولن يكون لأقطار المجلس مكانا" في هذه التغيرات إلاّ في عمقها العربي. فالتعامل (أو التكامل) الاقتصادي العربي هو الطريق الذي لابديل عنه لمواجهة التغيرات العالمية والتحديات العالمية الجارية على المستويات كافة وان النهج القطري في التنمية او الإقليم المغبق يجعل من اقطار الوطن العربي إقليما " ضعيفا " أمام التغيرات والمصالح الدولية للدول الاقوى .

٣. على اقطار مجلس التعاون الخليجي بناء قوة تفاوضية أمام قوة الاتحاد الاوربي وغيره من التكتلات الأخرى وان تسعى إلى تكوين اتحاد لمنتجي البتروكيمياويات على النطاق العربي على غرار لوبي البتروكيمياويات الاوربي.

٤. لقد هيمن وهم توسيع التبادل التجاري منذ البدء على أفكار المسؤولين في مجلس التعاون في علاقاتهم مع بلدان الاتحاد الاوربي في حين يتضح ومن خلال مجريات العلاقة إن بلدان الاتحاد كانت تسعى إلى تحويل التجارة بدلا" من خلق التجارة في علاقتها مع اقطار المجلس وغاب عن أذهان المسؤولين الخليجيين إن عملية (خلق التجارة) تتطلب وجود قاعدة إنتاجية وطنية متطورة وهذا الأمر يؤشر علاقة كل من المغرب وتونس بالسبعينيات وحتى الفترة الحالية إذ عجزت كل من الدولتين المذكورتين من الاستفادة من المميزات التي منحها لصادراتها الصناعية الاتحاد الاوربي بسبب ضعف قاعدتها الإنتاجية (٢٢) وبصورة عامة يمكن القول إن الاوربيين (كدول صناعية متقدمة) قد سيطرت على حركة العلاقات الاقتصادية الدولية وبالتحديد على التجارة الدولية ومنذ الثورة الصناعية لن يتخلوا عن افكار وهيمنة تلك الحقبة التاريخية بشأن النظرة إلى بلدان العالم النامي (أو بلدان العالم الثالث) كونها أسواق لتصريف منتجاتها الصناعية أو سوقا" للحصول على المادة الأولية للإنتاج الصناعي . ولذلك فأن تغير هذه النظرة يتطلب تعزيز علاقات الخليجيين مع بلدان الوطن العربي . وإن دخول اقطار المجلس مع الاتحاد الاوربي كشريك ليس بالأمر السهل وعلى الرغم مما تتمتع به دول المجلس من مقومات الشراكة بما تملكه من المادة الاولية للصناعة والمصدر الهام للطاقة وهو النفط . فعلى دول المجلس أن تؤمن من إن الشراكة الاوربية معها ربما تسير في طريق غير معبد .

جدول رقم (١) :

التجارة الخارجية بين أقطار المجلس والتحاد الاوربي للسنوات ١٩٩٨٥-١٩٩٨ مليون دولار:

السنة	الصادرات	النسبة الى العالم	الاستيرادات	النسبة الى العالم	الميزان التجاري
١٩٨٥	١١٩٠٥.٢	١٨	١٦٣٠٣.٠	٣٧	٤٣٩٧.٨
١٩٨٦	١٠٥١٠.٠	٢٢	١٤٣٧٧.١	٣٨	٣٨٦٧.١
١٩٨٧	١٠٠٩١.٦	١٨	١٤٠٤٠.٦	٣٦	٣٣٤٩.٠
١٩٨٨	٩٣٩٥.٧	١٧	١٤٨٤٢.٢	٣٤	٥٤٤٦.٥
١٩٨٩	١٠٦٤٨.٢	١٥	١٥١٦٩.٤	٣٤	٤٢٩١.٢
١٩٩٠	١٢٧٤٠.٠	١٤.٨	١٨٤٦٤.٩	٣٨	٥٧٢٤.٩
١٩٩١	١٢٧٨٤.٣	١٥.٦	٢٠٥٣٤.٠	٣٥.١	٤٧٤٩.٧
١٩٩٢	١٤٢٨١.٥	١٧.٥	٢٤١٣١.٦	٣٤.١	٩٨٥٠.١
١٩٩٣	١١٩٤٦.٧	١٤.٥	٢٢٩٣٤.٠	٣٢.٦	١٠٩٨٧.٤
١٩٩٤	١١٧٧٠.٥	١٤	٢١١٦٠.٥	٣٤	٩٤٣٠.٠
١٩٩٥	١٢٤١٤.٧	١٣.٤	٢٦١٦٦.١	٣٥.٨	١٣٧٥١.٤
١٩٩٦	١٣٠٥٩.٣	١٢.٥	٢٩١٣٥.٤	٣٤.٨	١٦٠٧.١
١٩٩٨	١٢٣١٤.١	١١.٦	٢١٦١٩.٩	٣١.٧	١٩٣٠٥.٨

المصادر:-

١. النشرة الاقتصادية العدد الثاني عشر /١٩٩٧. الرياض . العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي .الرياض . السعودية .ص ٣٥ – ٣٦ .
٢. ندوق النقد العربي . التجارة الخارجية للدول العربية (١٩٨٨ – ١٩٩٨) ابو ظبي – الامارات .

جدول رقم (٢) :

نسبة قوة العمل الاجنبية إلى الوطنية :

القطر	قوة العمل الاجنبية إلى الوطنية	قوة العمل الآسيوية من قوة العمل الاجنبية
الكويت	% ٦٢	% ٥٤
الإمارات	% ٧٥	% ٤٨
البحرين	% ٤٠	–
السعودية	% ٢٨.٢	–
قطر	% ٧٤	–
عمان	% ٢٦.٨	–

المصدر: الاسكوا، كشوفات الهانات الديمغرافية– العدد (١٠) لسنة ١٩٩٩ الامم المتحدة– نيويورك١٩٩٩ استخرجت النسب من قبل الباحث.

الهوامش ((حسب ورودها في المتن)):

١. عباس الشرع، دراسة اقتصاديات اقطار الخليج العربي وسبل تكاملها ، مجلة الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي/ جامعة البصرة العدد (٣) ١٩٨١ .
–يوسف خليفة يوسف، العولمة واقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٣) ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٤ ص ٨٥.
٢. د.بشار خضير ، اوربا وبلدان الخليج العربية الشركاء الاباعد، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٦ ص ٢٥ .
٣. تقرير التنمية البشرية لعدد من السنوات .
٤. صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٨٥–١٩٩٥ العدد (١٤) ابو ظبي ١٩٩٦ .
٥. Erosoft, The global Economy Compassion Charrts. Eurosoft Corroboration, German Subsidiary.1998 P.6.

٦. Johan Catweel: A dynamic Model of the pas –was growth of international econamice activity in Europe and the U.S. , review of currency law and international Economics Edizione guridice scientific milano 1988 Pr 856.
٧. Sipri year book 1988 Stockholm international peas research. Stockholm table (8 A-2) P.319.
٨. ستيفانو سلفيستري ، المحور السياسي ، التعاون العربي الاوربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٧ يوليو ١٩٧٤ القاهرة .
٩. مارسليو كولولي ، حتمية التنسيق بين التصنيع العربي والتصنيع الاوربي .
١٠. European commission: the European union world trade , Brussels. Luxembourg, 1995 P.5.
١١. Jorg monor: External relation Europe from A to Z P. 150.
١٢. د. بشار خضر ، اوربا والبلدان الخليج العربي الشركاء الاباعد، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٢٣ .
١٣. مجلة البترول والغاز العربي لسنة ٢٥ نيسان ١٩٨٩ ص ٢٩.
١٤. OPEC bulletin, vol.28 No.6 Jun 1998 P. 23.
١٥. OPEC bulletin , vol. 31 No. 12 Dec 2000 P.16.
١٦. European document Energy in the European com unity , No.7 Brussels 2000 P.16
١٧.د.نازالي معوض ، سيايات الجماعة الاوربية تجاه العالم الثالث في الثمانينات ، مجلة الفكر الستراتيجي العربي العدد ٣٦ القاهرة ص ٢٢.
١٨.انو يوسف عبد الله ، بروز المجمعات البتروكيمياوية في منطقة الخليج ، منافسون للاعبين الآسيويين أم مزودون منتجون، مجلة النفط والتعاون العربي المجلد ٢٢ ص ٧٩ ، ١٩٩٧ ، منظمة الاوبك الكويت ص ٤٧ .
١٩.نشرة الاوبك الشهرية ، السنة ٢١، العدد ٦ لسنة ١٩٩٥ ، الاوبك الكويت ص ١١.
٢٠.جريدة بابل ، نقلا" عن وكالات الانباء العدد ٢٢٨٦ في ١٩٩٨/١٠/١٧ بغداد ص ٥ .
٢١.د.محمد محمود الامام ، اتفاقيات المشاركة الاوربية وموقفها من الفكر التكاملي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد السابع ، ١٩٩٧ الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة ص ١٨ .